联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة مصايد الأسماك

الدورة الحادية والثلاثون

روما، 9-13 يونيو/حزيران 2014

العمليات العالمية والإقليمية: متابعة لمؤتمر ريو +20

موجز

بحثت ورقة لجنة مصايد الأسماك لعام 2012 بعنوان "حوكمة المحيطات والنتائج ذات الصلة المنبثقة عن مؤتمر ريو +20"[1] في الأطر المؤسسية والقانونية القائمة لإدارة مصايد الأسماك، بما في ذلك المبادرات والعمليات العالمية. والهدف من هذه الورقة لمصايد الأسماك تحديث وثيقة عام 2012 من خلال استعراض استجابة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلى النماذج المتبادلة والمتعددة التخصصات التي اتّسمت بها فترة ما بعد ريو+20.

ولتحقيق أهداف ريو +20،[2] وضعت الفاو مبادرة النمو الأزرق. والهدف من هذه المبادرة هو معالجة الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر عبر إنتاج أسماك عالية الجودة من المصيد ومن تربية الأحياء المائية من خلال عمليات متكاملة ومستدامة ومراعية للجانب الاجتماعي والاقتصادي. وتحقيقاً لهذا النهج المتكامل إزاء النمو الأزرق، تتعاون الفاو مع مجموعة واسعة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الحكومية الدولية، وغيرها من المبادرات أو العمليات التي توجد فيها أوجه تآزر عملها.

كذلك، تصف هذه الوثيقة العمليات التعاونية للفاو، وتُجري تحليلاً لكيفية مساهمة هذه الأنشطة في الجوانب المتكاملة والمستدامة والمراعية للناحية الاجتماعية والاقتصادية في مبادرة النمو الأزرق عبر العمليات العالمية والإقليمية. وتنتهي هذه الوثيقة باستجابة موجزة إلى طلب اللجنة عام 2012 إجراء استعراض لأداء الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك تحت رعاية الفاو.

وإن اللجنة مدعوة إلى:

- استعراض مبادرة النمو الأزرق التي أطلقتها الفاو كآلية دمج لبناء التآزرات عبر منظومة الأمم المتحدة ومع عمليات عالمية وإقليمية حالية أخرى؛
- تقديم المشورة بشأن الفاو الاستنتاجات التي خلص إليها استعراض أداء الفاو للأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك؛
- تقديم المشورة بشأن التدابير الواجب اتخاذها على الصعيدين الإقليمي والعالمي لضمان أن تمثل مبادرة النمو الأزرق على نحو أفضل مصالح أصحاب المصلحة في مصايد الأسماك، وأي دعم تقدمه الفاو في هذا الخصوص عبر تنمية المساعدة في وضع السياسات وبناء القدرات على نحو أكبر.

[1] الوثيقة COFI/2012/6/Rev.1

[2] الوثيقة A/RES/66/288 "المستقبل الذي نريد"
http://daccess-dds-y.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/476/10/PDF/N1147610.pdf?OpenElement

طبع عدد محدود من هذه الوثائق من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: http://www.fao.org/cofi/en

مقدمة

1- يشكل النظام العالمي والإقليمي لإدارة مصايد الأسماك أحد المجالات الأهم في القوانين والعلاقات الدولية المعاصرة. وهو يشمل معاهدات عالمية أساسية مثل قانون الأمم المتحدة لاتفاقية البحار لعام 1982[3] واتفاقياته الفرعية مثل اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية.[4] ويضم أيضاً مجموعة من الصكوك الملزمة وغير الملزمة التي وضعتها الفاو[5] ووكالات أخرى في الأمم المتحدة. وعلى الصعيدين الإقليمي والوطني، تشمل عمليات إدارة مصايد الأسماك العديد من الاتفاقيات والترتيبات المتعددة الأطراف[6]/الثنائية الأطراف،[7] إضافةً إلى ممارسات وتقاليد دول فردية. فالعمليات العالمية والإقليمية لإدارة مصايد الأسماك تصبح أكثر تفصيلاً إذ أن مجالات اهتمامها تتسع في نطاقها وتفاصيلها، وباتت اليوم تترابط مع مجالات أخرى من القوانين والعلاقات الدولية بما في ذلك البيئة، وحقوق الإنسان والمناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية. وفي هذه السياقات، يصبح من الضروري أن تكون العمليات العالمية والإقليمية لإدارة مصايد الأسماك متعددة التخصصات، وأن تعتمد نهجاً متكاملاً.

2- وقد بحثت وثيقة لجنة مصايد الأسماك عام 2012 المعنونة "حوكمة المحيطات والنتائج ذات الصلة المنبثقة عن مؤتمر ريو +20"[8] في الأطر المؤسسية والقانونية القائمة، والتحديات التي تطرحها العمليات العالمية والإقليمية لإدارة مصايد الأسماك. وكذلك، شدّد مؤتمر ريو +20 على الطابع الملح الذي تتسم به الأولويات العالمية الجديدة. وترمي وثيقة لجنة مصايد الأسماك إلى هدفين. سوف تستجيب إلى الطلبات التي قُدِّمت خلال المناقشات التي جرت في اللجنة حول وثيقتها لعام 2012، كما تهدف إلى تحديث وثيقة عام 2012 من خلال استعراض استجابة الفاو إلى النماذج المتحولة والمتعددة التخصصات التي اتّسمت بها فترة ما بعد ريو+20.

3- وأثبتت النتائج المنبثقة عن مؤتمر ريو +20 أنها محفّزة لجهود جديدة باتجاه تنفذيها في مجالات عديدة من القوانين والعلاقات الدولية. وهذا يتجلى في العمليات العالمية والإقليمية لإدارة مصايد الأسماك. كما أن القرار رقم 288/66 الصادر عن الجمعية العامة لحقوق الإنسان وعنوانه "**المستقبل الذي نريده**" يعكس الرؤية المشتركة لمثلي الدول الذي التقوا في مؤتمر ريو +20 عام 2012.[9]

نلتزم العمل عاجلاً على تخليص البشرية من الفقر والجوع[10]

---

[3] اتفاقية البحار للأمم المتحدة لعام 1982: www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_e.pdf

[4] الاتفاق من أجل تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 ديسمبر/كانون الأول 1982 في ما يخص حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال: www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/fish_stocks_agreement/CONF164_37.htm

[5] مثلاً مدونة سلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن الأمم المتحدة: www.fao.org/docrep/005/v9878e/v9878e00.htm

[6] مثلاً الهيئة الدولية لصون التونة في الأطلسي: www.iccat.es/Documents/Commission/BasicTexts.pdf التي تضم حالياً 49 دولة عضو.

[7] مثلاً ComisióTecnica Mixta del Frente Maritimo

[8] الحاشية 1

[9] الحاشية 2.

[10] المرجع نفسه، الملحق، الفقرة 2

4- واستجابةً إلى هذا النداء شرعت وكالات الأمم المتحدة من قبيل الفاو والبلدان الأعضاء فيها تفكر بصورة جماعية في عمليات ومبادرات جديدة وابتكارية قادرة على تحقيق المستقبل الذي **نريده** على نحو أفضل وبأسرع ما يمكن. وتحقيقاً لأهداف مؤتمر ريو +20،[11] وضعت الفاو مبادرة النمو الأزرق.[12]

النمو الأزرق

5- وتمثلت استجابة الفاو في مبادرة النمو الأزرق. وتشير هذه المبادرة إلى إدارة متكاملة، ومستدامة، ومراعية للجوانب الاجتماعية والاقتصادية للنظم الإيكولوجية المائية- من المحيطات والنظم الساحلية إلى البحار والبحيرات والأنهار. وتقر مبادرة النمو الأزرق بأن النظام الإيكولوجي المائي يتعرض لضغوط متأتية عن الاستغلال المفرط، والتلوث وتراجع التنوع البيولوجي، وانتشار الأنواع الدخيلة، وتغيّر المناخ وتحمّض المحيطات. تقر أيضاً بالمصاعب التي يواجهها العاملون في قطاعات مصايد الأسماك. وما زال الصيد يشكل أحد المهن الأكثر خطورة في العالم، إن لم يكن الأخطر، ولا سيما على متن سفن الصيد على نطاق صغير. لذا، تبرز حاجة ماسة لضمان سلامة صيادي الأسماك وسبل عيشهم، وهذا يشمل الاعتراف بحقوقهم الإنسانية وحياتهم وظروف عملهم. كذلك، من الضروري بمكان الإقرار بدور النساء على نحو أكبر في صناعات الصيد، ومعالجة المشكلة المستمرة المتمثلة في عمل الأطفال في صيد الأسماك. ولم يعد بالإمكان استبعاد هذه المواضيع، ولذا تدعم مبادرة النمو الأزرق نهجاً متكاملاً ومتعدد التخصصات لمعالجة المسائل البيئية، والاجتماعية والاقتصادية، وتلك التي تتعلق بالولاية، التي تقوم عليها العمليات الحالية لإدارة مصايد الأسماك.

6- وفي إطار النهج المتكامل والمتعدد التخصصات الذي تعتمده مبادرة النمو الأزرق لإدارة مصايد الأسماك، ثمة حاجة إلى أن تندمج الفاو في مبادرات وشبكات العديد من الوكالات، والشركاء، والمنظمات، والمجموعات، التي كثرت في السنوات الأخيرة، والتي تحاول معالجة مواطن الضعف الحالية والمحتملة التي تعاني منها النظم العالمية والإقليمية القائمة لإدارة مصايد الأسماك. وإن تنوّع المواضيع التي تتناولها هذه الكيانات والمبادرات يسمح للمنظمة بالمشاركة في مجموعة واسعة من المسائل المتصلة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية تتراوح بين القرصنة والتلوث، إضافةً إلى مجموعة من التخصصات والمجالات الأخرى. وقد شجّعت اللجنة هذا العمل التعاوني في الدورتين التاسعة والعشرين (2010) والثلاثين (2012) للجنة مصايد الأسماك حين اتفقت على ضرورة أن تقيم الفاو تنسيقاً أفضل مع منظمات ووكالات الأمم المتحدة، وشجّعت اللجنة الفاو على تحسين التنسيق بين الوكالات من خلال البحث عن تآزرات أقوى.[13] وتنظر الأجزاء التالية من هذه الوثيقة والخاصة بالمستويات العالمية والإقليمية في العلاقات التعاونية التي تقيمها الفاو مع هذه الهيئات في حين تجهد الفاو لتطبيق مبادرة النمو الأزرق على العمليات العالمية والإقليمية.

---

[11] الوثيقة A/RES/66/288 "المستقبل الذي نريد".
http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/476/10/ PDF/N1147610.pdf?OpenElement

[12] في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، أقرّ مجلس رصد برامج المنظمة مبادرة النمو الأزرق دعما للأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر والإدارة المستدامة للموارد المائية.

[13] الفقرة 41 من تقرير الدورة التاسعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك.

النمو الأزرق والبيئة المائية

7- إذا أردنا أن تشكل مصايد الأسماك للمصيد وتربية الأحياء المائية مصدراً لأغذية صحية ومغذية لسكان العالم الذين يتزايد عددهم، ومنتجاً قابلاً للاستمرار في مجال التجارة وتوليد الثروات، تبرز حاجة حيوية لتكون النظم الإيكولوجية المائية سليمة ومستدامة من الناحية البيئية. ومن خلال مبادرة النمو الأزرق، تتعاون الفاو مع شركاء لتحسين صحة النظم الإيكولوجية المائية، وإنتاجيتها واستدامتها. وتشمل هذه المبادرات:

التعاون مع مؤسسات ووكالات عالمية

8- **برنامج الأمم المتحدة للبيئة**: يتواصل التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجالات عديدة بما في ذلك تطبيق نهج النظام الإيكولوجي إزاء مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. كذلك، يقوم البرنامج بتنسيق عدد من برامج البحار. وترمي هذه البرامج إلى معالجة مسألة تدهور المحيطات والمناطق الساحلية في العالم من خلال إدارة البيئة البحرية والساحية واستخدامها على نحو مستدام عبر إشراك البلدان المجاورة في إجراءات شاملة ومحددة لحماية البيئة البحرية المشتركة بينهم. وفي حين تتصل في الأساس بالتلوث، أشار أعضاء في الاتفاقية يدعمون هذه البرامج إلى نيّتهم في المشاركة في إدارة وصون مصايد الأسماك، ما قد يفضي إلى نزاعات مع ولايات الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك. وتتابع الفاو عن كثب هذه التطورات، كما أحاط الأعضاء والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك علماً بهذه التطورات.

9- تلقى مشاريع **النظام الإيكولوجي البحري الكبير** الدعم من خلال المرفق العالمي للبيئة كآلية للإدارة المتكاملة للنظم الإيكولوجية البحرية. وتقوم الفاو حالياً بتنفيذ مشروعين في إطار النظام الإيكولوجي البحري الكبير: النظام الإيكولوجي البحري الكبير في خليج بنغال و النظام الإيكولوجي البحري الكبير الحالي في جزر كناري، ويجري هذا الأخير بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويوفّر هذان المشروعان إطاراً لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي لمصايد الأسماك. وفي سياق بعض مشاريع النظام الإيكولوجي البحري الكبير، أُنشئت منظمات إقليمية للإدارة. وتتابع الفاو هذه التطورات عن كثب لضمان التآزر بين ولايات النظم الإيكولوجية البحرية الواسعة والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، ولتلافي ازدواجية الجهود.

10- **اتفاقية التنوع البيولوجي**: تواصل الفاو التعاون مع الوكالات، والمنظمات، والاتفاقيات الدولية الأخرى التي وقّعت على مذكرة التفاهم مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011–2020،[14] ولتحقيق غايات آيشي للتنوع البيولوجي لعام 2020.[15] وتتعاون الفاو واتفاقية التنوع البيولوجي، إضافةً إلى البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار فترة ما بعد عام 2015 لإعداد الأوراق، والأحداث الجانبية وغيرها من موارد التوعية حول الفرص المتاحة لتحديد هدف التنمية المستدامة بشأن

[14] www.cbd.int/sp/implementation/default.shtml
[15] www.cbd.int/sp/targets/

التنوع البيولوجي، وحول كيفية إدماج غايات التنوع البيولوجي المحددة ضمن أهداف التنمية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

11- **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ** تولي الاهتمام إلى التكيف مع تغير المناخ، وساعدت أقل البلدان نمواً في العالم، والبالغ عددها ثمانية وأربعين بلداً، في وضع برامج عمل وطنية للتكيف من أجل تحديد أنشطة ذات أولوية سوف تستجيب إلى حاجاتها الطارئة والفورية في ما يخصّ التكيف مع تغير المناخ. وتدعم الاتفاقية حالياً البلدان في وضع خطط وطنية للتكيف في الأجل الطويل من شأنها أن تحدّد استراتيجيات وبرامج تنفيذ للسنوات القادمة. وأمّا الآثار بالنسبة إلى مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، من حيث الفرص والتهديدات، فسوف تزداد على مرّ الزمن فيما ترتفع مثلاً حرارة المياه، وتقوى حدة العواصف والأمواج، ويتغير نمط تهاطل الأمطار والفيضانات. وتقوم الفاو بالمساعدة في تنفيذ برامج العمل الوطنية للتكيّف وغيرها من الاستراتيجيات الوطنية للمساعدة في عملية التكيّف في مصايد الأسماك الوطنية ووكالات تربية الأحياء المائية.

12- **اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض**: خلال مؤتمر الأطراف السادس عشر عام 2013، حلّت الاتفاقية المسائل المتعلقة بتطبيق معايير الإدراج في قوائمها على الأنواع المائية المستغلة تجارياً، واتخذت قراراً سوف يسمح لفريق الخبراء الاستشاري التابع للفاو والمعني بالاتفاقية بمواصلة العمل بالطريقة التي حدّدها خبراء الفاو واعتمدتها لجنة مصايد الأسماك. كذلك، اتفق مؤتمر الأطراف السادس عشر للاتفاقية على إدراج سبعة أنواع من صفيحيات الخياشيم المائية في المرفق 2: القرش ذو الطرف الأبيض، والقرش ذو المطرقة الإسقلوبي، والقرش ذو المطرقة الكبير، والقرش ذو المطرقة الأملس، والقرش ذو المطرقة، والقرش النهم، واثنان من أسماك الراي مانتا. وحالياً تتعاون الفاو والاتفاقية على نحو وثيق في ما يخصّ تنفيذ متطلبات الاتفاقية بالنسبة إلى أنواع أسماك القرش وأسماك الراي التي تمّ إدراجها مؤخراً وفقاً لصيد أسماك القرش و/أو التجارة بها في البلدان النامية. وكخطوة أولى، تُعقَد حلقات عمل استشارية في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية. وانبثق عن حلقة العمل التي نُظّمت في المغرب (فبراير/شباط 2014) إعلان الدار البيضاء الذي أكّد عزم مصايد الأسماك المشاركة ووكالات الاتفاقية من 10 دول أفريقية تحسين التعاون الإقليمي لصون أسماك القرش واستخدامها على نحو مستدام.

التعاون مع مبادرات عالمية

13- **الشراكة العالمية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة والفاو البحرية الدولية**: في إطار هذه المبادرة بين الوكالات، وفّر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تمويل البذور للمباشرة بإجراءات ذات صلة خاصة بالفاو. وتشمل هذه الإجراءات: التشجيع والتوعية على مسائل متصلة بمعدات الصيد المهجورة أو المفقودة أو المستغنى عنها بشكل آخر لدى قطاع مصايد الأسماك، والسلطات المحلية والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، ودراسات حول مدى تناول تدابير صون وإدارة الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك لآثار الصيد غير المقصود، ودراسات حالة لاستعراض

السياسات والقوانين والممارسات ذات الصلة بمصايد الأسماك والمرتبطة بمعدات الصيد المهجورة أو المفقودة أو المستغنى عنها بشكل آخر، والمساعدة الفنية لدعم عملية وضع اقتراحات التمويل لإزالة هذه المعدات من البيئة البحرية.

14- **الشراكة العالمية من أجل المحيطات:** هي تحالف بين أكثر من حكومة، ومنظمة دولية (بما في ذلك الفاو)، ومجموعات من المجتمع المدني، ومصالح القطاع الخاص الملتزمة بمعالجة التهديدات على الصحة، والإنتاجية وقدرة محيطات العالم على الصمود. وهي تهدف إلى التطرق إلى المشاكل الموثقة على نحو واسع والمتصلة بالصيد المفرط، والتلوث، وخسارة الموائل وجميعها يساهم في استنفاد موارد طبيعية توفّر التغذية، وسبل المعيشة، وخدمات النظام الإيكولوجي الحيوية. وتعتزم الشراكة العالمية العمل **على المسائل المتصلة بالمحيطات** بما في ذلك المناطق البحرية المحمية، والنُهج القائمة على الحقوق في مصايد الأسماك، ومحاسبة الثروات، والحوكمة، وتربية الأحياء المائية، وإصدار الشهادات للأغذية البحرية، والتلوث.

النمو الأزرق والسكان

15- يتمثل حجر الزاوية في مبادرة النمو الأزرق في إقراره بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم عليها مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، **وبضمها**. ويغلب على أهداف مبادرة النمو الأزرق طابع التركيز على الإنسان. لذا، فإن النظم الإيكولوجية المائية الصحية ضرورية لخدمة الهدف الأساسي في تحقيق الأمن الغذائي، وإنتاج سلع جاهزة للتجارة وتوليد الثروات. وتنخرط الفاو في عدد من الأنشطة والعمليات التعاونية التي تركّز على تحسين رفاه العاملين في مصايد الأسماك وصناعات تربية الأحياء المائية. وهي تشمل قوانين العمل المنطبقة على صيادي الأسماك، وحقوق المستخدمين من صيادي الأسماك، وإدراج مسألة النوع الاجتماعي في البرامج، وحقوق الإنسان لدى الذين يعيشون في بلدان جزرية صغيرة نامية، وجوانب القانون الجنائي في القرصنة والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

16- تقر مبادرة النمو الأزرق بأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يمثل أحد أكبر التهديدات التي تواجهها الإدارة الرشيدة لمصايد الأسماك البحرية والمصايد الطبيعية الداخلية، وأمام حدّة المشكلة، أقامت الفاو تآزرات مع عدد من الوكالات الحكومية والدولية والمبادرات. وربما أكثر من أي موضوع آخر يواجه عمليات الإدارة العالمية والإقليمية، تتأتى انعكاسات قوية متعددة التخصصات عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وتظهر آثاره على المستويات البيئية، والاجتماعية، وعلى مستوى الولاية القضائية. ومن خلال إدراج الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ضمن الفئة الاجتماعية **لأوجه تعاون** الفاو، تقر الفاو بصورة خاصة بآثار هذا الصيد على الإنسان والتي تتضمن المصايد غير المستدامة، والطابع الإجرامي للصيد غير القانوني، وانتهاكات قانون العمل على متن سفن الصيد، والأنشطة العابرة للحدود للقانون الجنائي التي غالباً ما ترافق الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (مثل تهريب الأشخاص أو المخدرات).

17- **منظمة العمل الدولية**: سوف تنشىء الاتفاقية بشأن العمل في قطاع صيد الأسماك لعام 2007 الصادرة عن منظمة العمل الدولية[16] نظاماً لمراقبة دول العلم ودول الميناء سوف يشكل عنصراً أساسياً لتوفير ظروف عمل وعيش لائقة للصيادين، ويساهم في معالجة مسائل أخرى من قبيل الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والعمل القسري، والاتجار بالبشر وعمالة الأطفال. وأوصى منتدى الحوار العالمي عام 2013 بتوسيع الشراكات الاستراتيجية بين منظمة العمل الدولية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة (بما في ذلك الفاو) من أجل تعزيز اتساق السياسات والبرامج في قطاع الصيد بهدف تسريع عملية تنفيذ الاتفاقية رقم 188 وإقرارها.

18- **المنظمة البحرية الدولية**: وافقت الجمعية العامة للمنظمة البحرية الدولية في ديسمبر/كانون الأول 2013، على اقتراح شاركت الفاو في رعايته، يقضي بإدراج سفن في نظام ترقيم السفن الذي تعتمده المنظمة البحرية الدولية بشكل طوعي على السفن التي تبلغ حمولتها الإجمالية 100 طن وما فوق. وبالتالي، تم الآن استفاء الشروط المسبقة لاستخدام رقم المنظمة البحرية الدولية باعتباره عامل التعريف الوحيد لهوية السفن بالنسبة إلى السجل العالمي. وتقوم الفاو والمنظمة البحرية الدولية حالياً بتنظيم ندوات إقليمية، من المزمع عقدها عام 2014، بشأن تنفيذ اتفاق كيب تاون لعام 2012، الذي من المتوقع أن يصبح أداة مفيدة في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، **إضافة إلى تحسين السلامة في البحار في قطاع مصايد الأسماك**. وعلاوةً على ذلك، تمّ التوقيع على برنامج مشترك بين الفاو والمنظمة البحرية الدولية لمكافحة القرصنة ومعالجة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في الصومال وقبالة شواطئها، كما من المتوقع تنظيم حلقة عمل فنية في هذا الصدد. وأُنشئت مجموعة عمل مشتركة بين الفاو والمنظمة البحرية الدولية مُخصَّصة في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والمسائل ذات الصلة.

19- **الإنتربول**: وضعت وحدة مكافحة الجرائم البيئية في الإنتربول مبادرة جديدة للتصدي للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وما يصاحبه من أنشطة إجرامية على المستوى العالمي، والإقليمي، والوطني. بعنوان "نطاق المشروع"، تعاونت الفاو مع الإنتربول لرفع مستوى الوعي إزاء هذه المبادرة على صعيد المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، ونُشرت عدة نشرات أرجوانية[17] صادرة عن الإنتربول عام 2013 ومتصلة بسفن الصيد التي تمارس الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وسوء معاملة الطاقم، وطريقة عمل خاصة بأسلوب صيد زعانف أسماك القرش.

20- **مجموعة الاتصال المعنية بالقرصنة قبالة سواحل الصومال** (عملية كمبالا) تروّج لنهج متكامل لتنمية قطاع يتمتع بالسلامة والأمن في القطاع البحري وقطاع مصايد الأسماك في الصومال، وتشارك الفاو في العملية وتساهم فيها. وإضافةً إلى ذلك، تقيّم الفاو عدداً من المشاريع مع الصومال لتحسين إدارة مصايد الأسماك، وتنويع سبل المعيشة، وإقامة مرافق إنزال، ومعالجة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وتدعم الفاو أيضاً مبادرة الملاّحين الصوماليين التي ترمي إلى تحسين الحوار بين الصيادين والبحريات الدولية (EUNAVFOR وحلف شمال الأطلسي)، وتضع بطاقة

[16] الاتفاقية رقم 188

[17] www.interpol.int/%E5%9E%84%E8%8A%92%E6%8B%A7%E5%9E%84%E8%8A%92%E6%8B%A7%E5%9E%84en/INTERPOL-expertise/Notices/Purple-notices-%E2%80%93-public-versions

تعريف للصيادين ونظاماً لتسجيل السفن للصومال (إيطاليا وفريق المهام التابع للأمم المتحدة)، وتدعم التنسيق مع الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، وتوفّر المشورة السياساتية والقانونية لحكومة الصومال والدول الأعضاء الفيدرالية.

21– **الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في سياق تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر (الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم)**: تخضع مسودة الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم حالياً لنقاش من جانب لجنة مصايد الأسماك (انظر البند 4 في جدول الأعمال). وتسعى عملية وضع هذه الخطوط إلى إقامة مصايد أسماك مسؤولة وتحقيق التنمية الاجتماعية في مجتمعات الصيد الصغيرة الحجم الساحلية والداخلية. والعملية التشاورية التي يقوم عليها وضع هذه الخطوط جارية منذ عام 2010، ويُقدَّر أن أكثر من 4000 من أصحاب المصلحة شاركوا فيها في كافة مناطق العالم. وقد وُضعت عملية وضع الخطوط كتكملة لمدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، وتماشياً مع صكوك أخرى ذات الصلة من قبيل وثيقة النتيجة المنبثقة عن مؤتمر ريو +20 بعنوان "المستقبل الذي نريده" إضافة إلى الخطوط التوجيهية بشأن الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي، والغابات، ومصايد الأسماك في سياق الأمن الغذائي الوطني، والخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني.

22– **المؤتمر الدولي الثالث بشأن الدول النامية الجزرية الصغيرة:** عام 2014 هو العام الدولي للدول النامية الجزرية الصغيرة، وتعمل الفاو (وهي منظمة شريكة في المبادرة) على تعزيز مساهمة الزراعة، والغابات ومصايد الأسماك في جدول أعمال تنمية الدول النامية الجزرية الصغيرة وتحسين نوعية حياة الناس الذين يعيشون في هذه الدول.

23– **أهداف التنمية المستدامة**: أطلق مؤتمر ريو +20 مجموعة جديدة من العمليات لتحديد الإطار المستقبلي للتنمية الدولية سوف تخلف أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. واتفقت الدول الأعضاء على وضع مجموعة من الأهداف للتنمية المستدامة، وتشكيل مجموعة عمل مفتوحة العضوية تتألف من 30 ممثلاً من المجموعات الإقليمية الخمسة في الأمم المتحدة للعمل على اقتراح لأهداف التنمية المستدامة من أجل رفعه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2014. وقد عقدت مجموعة العمل المفتوحة العضوية 8 دورات من النقاشات المواضيعية حتى فبراير/شباط 2014، تطرّقت آخرها إلى المحيطات والبحار، والغابات والجبال، والتنوع البيولوجي. وتساهم الفاو كجزء من فريق الدعم الفني الذي شارك في توجيه الإعداد لموجز القضايا بشأن المحيطات والبحار والذي وُزّع على مجموعة العمل المفتوحة العضوية. وتساهم الفاو أيضاً في الملحق الإحصائي.

24– **حقوق المستخدمين في مصايد الأسماك**: يتواصل عمل الفاو المستمر على مسألة حوكمة الحيازة مع المؤتمر المقبل حول حقوق المستخدمين في مصايد الأسماك الذي من المزمع عقده بالتعاون مع مملكة كمبوديا في مارس/آذار 2015. وسوف يستعرض المؤتمر الخبرات في النُهج القائمة على الحقوق لإدارة مصايد الأسماك، وسوف يركّز على تحليل كيفية تأثير العديد من الأنواع المختلفة لحقوق المستخدمين على التغييرات في الركائز الاجتماعية، والاقتصادية، والبيولوجية للأستدامةللاستدامه، أو تصبح محفزات لها. وسوف تعمد الدورات إلى أن تُحلّل كيف أن الخيارات المختلفة في حقوق

المستخدمين تؤدي إلى عواقب مختلفة، كما أن النقاشات سوف تعالج الشواغل بشأن التطبيق العادل والمنصف لحقوق المستخدمين في مصايد الأسماك الطبيعية، والحواجز التي تواجهه كذلك، سوف تُبذَل جهود لجمع توجيهات عملية لتنفيذ خطوط توجيهية طوعية بشأن الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات، ولدعم الجهود الرامية إلى ضمان استدامة مصايد الأسماك.

النمو الأزرق ونظام إدارة مصايد الأسماك

25- يتساءل المزيد من المنتديات عن ملاءمة وفعالية نظامنا القانوني الحالي بالنسبة إلى إدارة مصايد الأسماك: قدرته على تشجيع التنمية، وضمان الاستدامة، والتعامل مع التفاعل البشري (الاجتماعي)، وتنسيق المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية. وحسب النهج المتكامل لمبادرة النمو الأزرق إزاء العمليات العالمية والإقليمية، تتعاون الفاو مع مجموعة من المبادرات الإطارية التي سوف تستكشف وتعزز التنمية.

26- **الجمعية العامة للأمم المتحدة** تعالج المسائل المتصلة بمصايد الأسماك وصون البحار من خلال قراريها السنويين بشأن (1) المحيطات وقانون البحار و(2) مصايد الأسماك المستدامة. وفي عام 2013، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى مجموعة العمل المخصصة التي تبحث في صون التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (مجموعة العمل المعنية بهذه المناطق) لرفع توصيات إلى الجمعية بشأن نطاق، ومعايير وجدوى صك دولي جديد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار، بما في ذلك في ما يتعلّق بالموارد الوراثية البحرية، والمناطق البحرية المحمية، ونقل التكنولوجيا وتقييم الأثر البيئي.[18] وتواصل الفاو متابعة مجموعة العمل بما في ذلك من خلال عروض فنية في حلقات العمل غير الرسمية.

27- **شبكة الأمم المتحدة للمحيطات** هي آلية بين الوكالات أُقيمت لتعزيز التنسيق والاتساق بين الأنشطة والترويج لها في منظومة الأمم المتحدة، تكون متصلة بالمحيطات والمناطق الساحلية. ولطالما كانت الفاو مشاركاً ناشطاً في شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، وتعمل بصورة وثيقة مع الأعضاء في الشبكة من خلال تشاطر المعلومات ذات الصلة على نحو منتظم بشأن الأنشطة حول التعاون. ومؤخراً، ساهمت الفاو في مراجعة دفتر الشروط الخاص بشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، التي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والستين. وبصفتها أمانة أطلس الأمم المتحدة للموقع الشبكي الخاص بالمحيطات، التي تضم موقع شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، تسهّل الفاو تبادل المعلومات بين الوكالات، بما في ذلك أفضل الممارسات والخبرات، في المسائل المتصلة بالمحيطات.

28- **السلطة الدولية لقاع البحار**: السلطة الدولية لقاع البحار هي منظمة دولية مستقلة أُنشئت عام 1994. ولطالما شاركت الفاو في السلطة الدولية لقاع البحار في دورها كدور في شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، وكشريكة في أطلس الأمم المتحدة للمحيطات. وتنوي المنظمة أيضاً العمل مع السلطة الدولية لقاع البحار في مشروع تعزيز القدرات في البرنامج الذي

[18] الوثيقة A/RES/68/70، الفقرة 198.

تشارك الفاو في إدارته بعنوان "برنامج الإدارة العالمية لمصايد الأسماك المستدامة وصون التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية."

29- **المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية**:[19] يهدف برنامج الإدارة العالمية لمصايد الأسماك المستدامة وصون التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية إلى الترويج لإدارة كفوءة ومستدامة لموارد مصايد الأسماك وصون التنوع البيولوجي في البرنامج من أجل تحقيق الغايات العالمية المتفق عليها في منتديات دولية. وهذا البرنامج المموَّل من المرفق العالمي للبيئة موجّه من الفاو بالتعاون الوثيق مع وكالتين أخريين في المرفق العالمي للبيئة، وهما برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي، إضافة إلى الصندوق العالمي للطبيعة، والمنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصايد سمك التونة، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك في البحار العميقة وشركاء آخرين عديدين. وهذا البرنامج الذي يمتد على خمس سنوات، وبدأ تنفيذه عام 2014، يشكل مبادرة ابتكارية، وفريدة، وشاملة تعمل مع مجموعة واسعة من الشركاء. ويتألف من أربعة مشاريع تجمع بين الحكومات، وأجهزة الإدارة الإقليمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والصناعة للعمل باتجاه ضمان صون للتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية وخدمات النظام الإيكولوجي، واستخدامه على نحو مستدام.

30- **القمة العالمية للعمل من أجل المحيطات في سبيل تحقيق الأمن الغذائي والنمو الأزرق (قمة لاهاي)** المعقودة بالاشتراك بين هولندا، والبنك الدولي والفاو سوف تبيّن خطوات قابلة للقياس باتجاه تحقيق غايات حاسمة متفق عليها دولياً لمصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، وحماية الموائل وتقليص التلوث. وسوف تلقي القمة الضوء أيضاً على معالجة الحدود المقبلة لنُهُج متكاملة ناجحة تشمل شركاء من القطاعين العام والخاص، وتؤمن التمويل، وتحفّز حوكمة جيدة للمحيطات في حين تخفف في الوقت ذاته من التوترات وتحدث التوازن بين الأولويات (1) النمو والصون، (2) مصالح القطاع الخاص والفوائد العادلة للمجتمعات المحلية، (3) المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية والمناطق الاقتصادية الخالصة (ضمن حدود 200 ميل من الساحل).

النمو الأزرق والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك

31- تقيم الفاو اتصالات مع خمسين جهازاً إقليمياً لمصايد الأسماك حول العالم. وتضم هذه الأجهزة المنظمات الإقليمية لمصايد الأسماك التي لديها ولايات في تدابير الإدارة، إضافةً إلى أجهزة استشارية، وأجهزة استشارية علمية، وشبكات تربية الأحياء المائية، وأجهزة إدارة الأنواع ذات الصلة من قبيل الحيتان والطيور البحرية. ومن خلال شبكة أمانات الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، تجمّع الفاو البيانات بشأن أنشطة هذه الأجهزة، وتنشر هذه البحوث، وترفع مستوى الوعي إزاء مجموعة الأنشطة التي تقوم بها الأجهزة وتنوعها.[20] ولدى كتابه هذه الوثيقة، كانت الأجهزة

[19] www.commonoceans.org

[20] مسائل واتجاهات ذات أهمية بالنسبة إلى الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك (2012)؛ لمحة سريعة في أغسطس/آب- استكشاف التنوع في أنشطة الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك (2013)؛ الأنشطة التعاونية التي تجريها الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك (2013)؛ استعراض أداء الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التابعة للمنظمة (2013)؛ وعمليات النمو الأزرق في الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك (2014).

الإقليمية لمصايد الأسماك حول العالم تبحث في ملاءمة مبادرة النمو الأزرق الخاصة بالفاو وتطبيقها على ولاياتها وأنشطتها الخاصة.

32- وأكثر من نصف الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك غير التابعة للفاو، والتي تقيم الفاو اتصالات معها حالياً، أجرت استعراضات مستقلة شاملة للأداء. وتهدف هذه الاستعراضات إلى ضمان أن يكون أداء الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك على أعلى مستوى ممكن، وإلى تقييم مدى الفعالية التي تطبق فيها هذه الأجهزة ولاياتها. وقد أجرت ثلاثة أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك (أو تستعد لإجراء) استعراضاً ثانياً للأداء. ومن خلال التزامها المبيَّن لعملية استعراض الأداء، وكما يثبته العدد المتزايد للاستعراضات الجارية، تقر الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك بكل وضوح ضرورة أن تكون ولاياتها سليمة، وأن تشكل إجراءاتها ومشورتها أفضل الممارسات.

33- وقد طلبت الفقرة 72 من تقرير الدورة الثلاثين للجنة مصايد الأسماك عام 2012 إلى الفاو المباشرة باستعراضات الأداء في الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك الإحدى عشرة التابعة لها (الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التابعة للمنظمة).[21] ولتلبية طلب اللجنة، تم النظر في الوضع الحالي لاستعراضات الأداء في جميع الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التابعة للمنظمة، فظهرت مختلفة جداً إلى درجة أنه كان من الصعب تقييم ومقارنة الأداء الإجمالي للأجهزة. ولضمان إجراء تحليل متسق للوضع الحالي للأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التابعة للمنظمة، طُلب وضع وثيقة بحث تعطي لمحة عامة عن الأجهزة.

34- وقد وجّهت البحث ثلاث علامات قياسية:

- ملاءمة أنشطة الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك لحاجات الإقليم؛
- درجة تملك الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك من جانب أعضائها؛
- الاستمرارية المالية للأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك.

35- سوف تُنشر التفاصيل المفصّلة لهذا البحث في الرسالة الدورية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الصادرة عن الفاو بعنوان *"استعراض وتحليل الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التابعة للمنظمة والمنشأة بموجب المادتين 6 و14"*. ويتوفر نقاش موجز في وثيقة معلومات لجنة مصايد الأسماك المعنونة: "الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك المنشأة ضمن إطار الفاو".

[21] توجد 6 أجهزة إقليمية لمصايد الأسماك أُنشئت بموجب المادة السادسة، و5 منها أُنشئت بموجب المادة الرابعة عشرة. و الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك المنشأة بموجب المادة 6 هي: هيئة مصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ لجنة المصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية في أفريقيا، الهيئة الاستشارية الأوروبية لمصايد الأسماك الداخلية وتربية الأحياء المائية؛ لجنة مصايد أسماك شرق وسط الأطلسي؛ وهيئة مصايد اسماك جنوب غرب المحيط الهندي؛ وهيئة مصايد أسماك وسط غرب الأطلسي. والأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك المنشأة بموجب المادة 14 هي: هيئة مصايد أسماك آسيا والمحيط الهادى؛ هيئة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في آسيا الوسطى والقوقاز؛ الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط؛ ومصايد أسماك التونة في المحيط الهندي؛ والهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك.

36- وخلص استعراض أداء الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التابعة للمنظمة إلى النتائج التالية:

- جميع الأجهزة المنشأة بموجب المادة 6 وبعض الأجهزة المنشأة بموجب المادة 14 مقيّدة إلى حدّ بعيد بعدم توفر الأموال. كما أشارت أجهزة عديدة إلى أن ميزانيتها غير كافية لإجراء برامج العمل المتفق عليها.
- تعاني معظم الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التابعة للمنظمة من نقص في الموارد البشرية (جهازان من بين أجهزة الفاو ليس لديها أمين، ولا موظفين في الأمانة، وجهازان آخران يتشاركان في الأمانة ذاتها).
- يشهد العديد من الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التابعة للمنظمة حضوراً ضعيفاً جداً في الاجتماعات خلال دوراتها. وهذا يُضعف دعم القرارات والتوصيات التي تعتمدها الدورة، وخاصة حين لا يمكن بلوغ النصاب.
- بعض الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التابعة للمنظمة لديها ولايات أو مناطق اختصاص جغرافية تتداخل مع ولايات أو مناطق اختصاص جغرافية للأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك غير التابعة للمنظمة، وهذا قد يؤدي إلى ازدواجية الجهود وإلى منافسة غير ضرورية بين الأجهزة.
- بعض الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التابعة للمنظمة لديها صكوك تأسيسية قديمة، مثل النظام الداخلي أو اللائحة الداخلية.
- تتصل شواغل أخرى بعدم تنفيذ التوصيات والقرارات التي يعتمدها جهاز إقليمي لمصايد الأسماك.
- أخيراً، يخضع العديد من الأجهزة إلى قيود مالية وإدارية بفعل اعتبارات سياسية (مثل لغات العمل، أو تردّد في الاعتراف ببعض الأعضاء)، وهي عوامل لا تتصل مباشرة بالإدارة الفعالة لمصايد الأسماك.

37- وعلى الرغم من مواطن الضعف هذه، يتم الإقرار بأن الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التابعة للمنظمة تضطلع بأدوار هامة في إدارة مصايد الأسماك، سواء من خلال المشورة التي تقدمها أو من خلال تدابيرها التنظيمية. وهي تجمع بين البلدان في الإقليم ذاته، وتوفر منتدى فريداً للحوار، والتنسيق وتبادل الخبرات؛ كما أن أماناتها تحظى بالاحترام كوسطاء حياديين؛ وهي تطلق أو تنفّذ أنشطة عديدة تتصل بمصايد الأسماك المستدامة، وتطوير القدرات، والترويج للتعاون مع منظمات شريكة.

38- وتقرّ الفاو بوجود حاجة ملحة لمعالجة مواطن الضعف المذكورة أعلاه في الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التابعة للمنظمة، وسوف تستمر الفاو في توفير الإطار والدعم الفني لأجهزتها الإقليمية لمصايد الأسماك المنشأة بموجب المادتين 6 و14.

39- غير أن هذه الأجهزة قائمة من أجل اعضائها ومن خلالهم. وإذا وجب إجراء تغييرات على النظام القائم للأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التابعة للمنظمة، يتوجب على أعضاء هذه الأجهزة، وليس على الفاو، أن توجّه هذا التغيير.

40- قد ترغب البلدان الأعضاء في الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك التابعة للمنظمة إعادة النظر في عضويتها في كل من هذه الأجهزة. وبصورة خاصة، قد يعيد الأعضاء النظر في ما يلي:

- الانسحاب من الجهاز الإقليمي لمصايد الأسماك إذا لم تعتبرها ملائمة أو هامة؛
- وضع قواعد تتصل بعمليات اتخاذ القرارات في الجهاز الإقليمي لمصايد الأسماك في ما يخصّ الأعضاء الذين لا يحضرون دورات الجهاز المعني؛
- تحويل الجهاز الإقليمي لمصايد الأسماك إلى شبكة افتراضية من الأعضاء؛
- استعراض الصكوك التأسيسية للجهاز الإقليمي لمصايد الأسماك؛
- تعزيز الترتيبات التعاونية، بما في ذلك مذكرات التفاهم مع الأجهزة ذات الصلة أو المتداخلة من أجل تنسيق الأنشطة على نحو أفضل.

الاستنتاجات

41- يمكن أن تكون مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية حيوية في أي انتقال إلى النمو الأزرق نظراً إلى ارتباطها بالنظم الإيكولوجية المائية، واعتمادها عليها، وإلى إمكانية ألا يكون العاملون فيها مستخدمين للموارد فحسب إنما أيضاً مشرفين على الموارد. لذا، فإن تحقيق الطاقة الكاملة للمحيطات والأراضي الرطبة سوف يتطلّب وضع نهج متكاملة ومسؤولة إزاء تنميتها الاقتصادية. كذلك، فإن سلسلة للأغذية البحرية أكثر فعالية، ومسؤولة من الناحيتين الاجتماعية والبيئية قد تساهم في النمو المستدام، والتماسك الاجتماعي والأمن الغذائي، وتقلص الضغوطات على الموارد البحرية والبرية. وبإمكانها بصورة خاصة أن تؤثر على حوكمة هذه الموارد وإدارتها، وصون التنوع البيولوجي والموائل، وتمكين المجتمعات المحلية المعنية، بما في ذلك من خلال تكيّف أفضل للمجتمعات الضعيفة مع التغيرات المناخية، وتحسين قدرتها على الصمود في وجه الكوارث الطبيعية والأزمات.

42- أشارت هذه الوثيقة إلى الدعوة إلى التغيير في مؤتمر ريو +20، وإلى استجابة الفاو لها من خلال وضع مبادرة النمو الأزرق، والنُهج المتكاملة والتعاونية التي تسعي الفاو إلى اعتمادها مع أجهزة شريكة ومبادرات ترمي إلى تحقيق النمو الأزرق. وفي إطار هذه العملية، تسعى الفاو إلى تحسين كفاءة وإنتاجية الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك المنشأة تحت رعايتها. والهدف هو مساعدة هذه الأجهزة على تلبية حاجات بلدانها الأعضاء، وتعزيز النمو الأزرق في أقاليمها على التوالي.

43- إن العمليات العالمية والإقليمية لإدارة مصايد الأسماك تدخل في فترة حاسمة، كما أن القيمة المتكاملة في النمو الأزرق تحاول مواجهة التحديات العديدة في زمننا هذا، والتي هي متعددة التخصصات والقطاعات في **الوقت** ذاته. ويشمل نهجه المتكامل البيئة، والاعتبارات الإنسانية، والاجتماعية والاقتصادية، والتحديات على صعيد الولاية في وجه حاجتنا إلى توفير الأمن الغذائي. لذا، من الضروري أن تشارك كافة الهيئات في **العمليات العالمية** والإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، والدول الأعضاء في الفاو، إلى إيجاد تآزرات والعمل معاً من أجل تحقيق "المستقبل الذي نريده".

الإجراءات التي يُقترح على اللجنة اتخاذها

44- إن اللجنة مدعوة إلى:

(أ) استعراض مبادرة النمو الأزرق التي أطلقتها الفاو كآلية دمج لبناء التآزرات عبر منظومة الأمم المتحدة ومع عمليات عالمية وإقليمية حالية أخرى؛

(ب) تقديم المشورة بشأن الاستنتاجات التي خلص إليها استعراض أداء الفاو للأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك؛

(ج) تقديم المشورة بشأن التدابير الواجب اتخاذها على الصعيدين الإقليمي والعالمي لضمان أن تمثل مبادرة النمو الأزرق على نحو أفضل مصالح أصحاب المصلحة في مصايد الأسماك، وأي دعم تقدمه الفاو في هذا الخصوص عبر تنمية المساعدة في وضع السياسات وبناء القدرات على نحو أكبر.